S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/365
12 May 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي

أولا - مقدمـــة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٨٢ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وقد قرر المجلس، بموجب ذلك القرار، تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي لفترة تنتهي في ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٧ "مع تخفيض عنصرها العسكري بواقع ٣٠٠ فرد من جميع الرتب بحلول ٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٩٧ بغية اختتام الولاية حسبما وعندما تسمح الظروف". وفي نفس القرار، طلب المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إليه تقريرا بحلول ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧ مشفوعا بتوصياته بشأن وجود دولي لاحق في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وفي أعقاب ذلك قرر المجلس، في قراره ١١٠٥ (١٩٩٧) المؤرخ ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧، تعليق تخفيض العنصر العسكري لقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي إلى حين انتهاء الولاية الحالية في ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٧ وطلب إليّ أن أقدم إلى المجلس بحلول ١٥ أيار/ مايو التقرير المشار إليه في القرار ١٠٨٢ (١٩٩٦).

ثانيا - تكوين قـوة الأمـم المتحـدة للانتشـار الوقائـي وقوامها وولايتها

٢ - منذ تقديم تقرير سلفي الأخير إلى مجلس الأمن في ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦ (S/1996/961)، ظل تكوين قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي وقوامها وولايتها دون تغيير. ولا زال ممثلي الخاص، السيد هنريك سوكالسكي (بولندا) يرأس البعثة. ويتألف العنصر العسكري للقوة من كتيبتين من كتائب المشاة الميكانيكية: كتيبة من بلدان الشمال الأوروبي وفرقة عمل من جيش الولايات المتحدة قوام كل منهما ٥٠٠ فرد. وتتولى فصيلة هندسية من إندونيسيا قوامها ٥٠ فردا دعم هاتين الكتيبتين. ولدى قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي أيضا ٣٥ مراقبا عسكريا و ٢٦ من مراقبي الشرطة المدنية مستقدمون من ٢٧ بلدا (انظر المرفق). ويرأس العنصر العسكري للبعثة قائد القوة، العميد بـو رانكر (السويد).

٣ - ويمثل التكوين الحالي للقوة مزيجا من الخبرات الفنية التي تسمح بتوفير أعلى مستويات الاستعداد والكفاءة. ويتكفل أيضا بتوفير قدرة احتياطي محدودة لتلبية نطاق عريض من حالات الطوارئ في أراضٍ وأحوال جوية غير مواتية. وتوفر الفصيلة الهندسية الإندونيسية دعما لا غنى عنه للكتيبتين من خلال إنشاء الطرق وإصلاح طرق الإمداد الرئيسية المؤدية إلى مراكز المراقبة.

٤ - وبالإضافة إلى القيام بأعمال الدورية التي تضطلع بها الشرطة المدنية والمراقبون العسكريون في المجتمعات المحلية وعلى الحدود، قام الأفراد العسكريون بقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي بما يربو على ١٩٠ دورية أسبوعيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي المتوسط، تشاهد قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي قرابة ٩٠ دورية أسبوعيا تقوم بها القوات المسلحة لألبانيا، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، والبلد المضيف. بيد أنه خلال شهر آذار/ مارس ١٩٩٧، ازداد عدد تلك الدوريات إلى ما يربو على ١٦٠ دورية في الأسبوع. وعلاوة على ذلك، أبلغت قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي بأن الوحدات العسكرية التابعة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وتلك التابعة للبلد المضيف تقوم حاليا بدوريات نشطة في أقاليمها حتى الحدود الإدارية القديمة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة. وترى قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي أن تلك الدوريات ترتبط ارتباطا وثيقا بعملية رسم الحدود بين البلدين. وقد زاد النمط الجديد للدوريات من تواتر المواجهة مع دوريات قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي العاملة في تلك المناطق، مما كان من دواعي قلق قائد القوة. وبعد إجراء مشاورات، أكد الطرفان مجددا اعتزامهما احترام التفهم المتعلق بخط دوريات الأمم المتحدة الذي جرى التفاوض عليه من أجل تيسير عمليات قيام قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي بالدوريات على أساس تضاريس الأرض الرئيسية الواضحة التي يمكن الإشراف عليها لا على أساس خط الحدود الإداري القديم.

٥ - وبموجب قرار مجلس الأمن ١٠٨٢ (١٩٩٦)، كان من المقرر تخفيض أفراد القوة إلى ٧٥٠ فردا بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧. وكان من المقرر أن يظل العنصر المخفض مؤلفا من كتيبة مركّبة من بلدان الشمال الأوروبي وفرقة عمل من جيش الولايات المتحدة قوام كل منهما ٣٥٠ فردا. وكان من المقرر تخفيض عدد مراكز المراقبة من ٢١ إلى ١٢ مركزا. وكانت وحدات المشاة المشكّلة ستظل على الحدود الشمالية بينما كان المراقبون العسكريون سيتولون مراقبة الحدود الغربية. وكانت فصيلة الهندسة الإندونيسية ستواصل تقديم الدعم إلى الكتيبتين.

٦ - وكما يدرك أعضاء مجلس الأمن، فإن تصاعد الأزمة في ألبانيا المجاورة في وقت مبكر من هذا العام دفع وزير خارجية جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة إلى أن يكتب إليّ في ٧ آذار/ مارس ١٩٩٧ (انظر S/1997/205، المرفق) كي يطلب الوقف العاجل للتخفيض المقترح لقوام العنصر العسكري. وكما أبلغتُ المجلس في ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٧ (انظر S/1997/276)، فقد أبلغني ممثلي الخاص وقائد القوة نفسهما عما يساورهما من قلق بشأن توقيت تخفيض القوة وأنهما قد أوقفا مؤقتا، بموافقتي، تخفيض العنصر العسكري. وبعد أن نظر المجلس في رسالتي وتوصيتي ذات الصلة، قرر، في قراره ١١٠٥ (١٩٩٧) المؤرخ ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧، تعليق التخفيض إلى حين انتهاء الولاية الحالية في ٣١ أيار/ مايو. وأعرب المجلس أيضا عن ترحيبه بإعادة نشر القوة في ضوء الحالة في ألبانيا وشجعني على مواصلة إعادة النشر ... آخذا في الاعتبار الحالة في المنطقة، بما يتفق مع ولاية القوة. وقد اتُّخذت تدابير مناسبة على الأرض للامتثال لذلك الطلب.

٧ - وقد ارتفى إنشاء قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي بوصفها بعثة مستقلة في عام ١٩٩٦ إلى حد كبير بقدرتها على اتخاذ إجراءات سياسية بموجب أحكام الفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ٩٠٨ (١٩٩٤) المؤرخ ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٤. وقد استفاد العنصر المدني للبعثة من ولاية المساعي الحميدة المنوطة بممثلي الخاص من الجمع بين مختلف الطوائف في محاولة لتعزيز التفاهم المتبادل والمساعدة على تعزيز احترام حقوق الإنسان وتخفيف حدة التوترات السياسية والعرقية داخل البلد. وكان العنصر المدني للبعثة نشطا أيضا في في بدء الاتصالات فيما بين مختلف فئات السكان بغية التصدي لعدد من المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية الكامنة، التي يحتمل أن تؤدي، في حالة تجاهلها أو إغفالها، إلى تفاقم حدة التوترات السياسية. وكان لهذا النشاط أهمية خاصة في ضوء الحالة الاجتماعية والاقتصادية المحفوفة بالمخاطر في البلد. وشكلت أيضا المساعدة الإنسانية المقدمة للسكان المحليين، لا سيما من جانب الكتائب المحلية، عنصرا هاما من إجراءات قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي.

ثالثا - أنشطة سائر مؤسسات ووكالات وبرامج الأمم المتحدة

٨ - تسهم مؤسسات ووكالات وبرامج الأم المتحدة مساهمة متواضعة ولكن هامة في البلد فيما يتعلق ببناء القدرات المؤسسية وتعزيز البنية الأساسية والآليات الحكومية. وبناء على مبادرة من قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، قدمت أيضا وكالات عديدة المساعدة في مجالات حيوية لتنمية البلد. وتشمل هذه الوكالات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو"، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، وشعبة الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة الجنائية.

صندوق النقد الدولي

٩ - كما ذكر من قبل (انظر S/1996/961، الفقرة ١٧)، فإن صندوق النقد الدولي قد استكمل بنجاح ترتيبين ماليين مع الحكومة: ترتيب مرفق التحول المنهجي والترتيب الاحتياطي، ويبلغ مجموع مدفوعاتهما ٧٥ مليون دولار. واختتم الصندوق والحكومة المفاوضات من أجل إبرام اتفاق مرفق التكيف الهيكلي المعزز الذي سيوفر مبلغا إضافيا قدره ٨٠ مليون دولار على مدى فترة ثلاث سنوات بأسعار فائدة ميسرة. وقدم الصندوق أيضا الدعم لبرامج عديدة للمساعدة التقنية، بما في ذلك مشروعان للأجل الطويل، أحدهما مع إدارة الإشراف المصرفي في المصرف الوطني والآخر مشروع للتحديث مع إدارة الجمارك.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

١٠ - تتولى منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) إدارة برنامج قطري لتقديم الدعم للأطفال في الجمهورية، والذي تبلغ ميزانيته السنوية نحو ١,٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة وعنصرا غير ممول يبلغ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وتركز أنشطتها على قطاعات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية وعلى كيفية معالجة عملية التحول. وتعتبر اليونيسيف أحد الشركاء الخارجيين الرئيسيين في القطاع الاجتماعي، وتنسق أنشطتها مع أنشطة منظمة الصحة العالمية، واليونسكو، والبنك

الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، ومع مجموعة من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية وكذلك مع المانحين الثنائيين. وقام المكتب مؤخرا بالعمل بنشاط في تخطيط تقديم المساعدة إلى ألبانيا عبر الحدود.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

١١ - يواصل خبيران استشاريان دوليان تقديم المساعدة لإدخال النظام الآلي للبيانات الجمركية، الذي جرى تصميمه في الأمم المتحدة، في شعبة الشحن بإدارة الجمارك المحلية. ويهدف المشروع إلى تسهيل التجارة، وتحسين كفاءة الجمارك، وتوفير معلومات إحصائية دقيقة عن الواردات والصادرات. وسيجري توسيع نطاقه ليشمل جميع مكاتب الصادرات الـ ٢١ في موعد غايته أيار/ مايو ١٩٩٧ وسيجري إقامته في مواقع الواردات قبل نهاية العام.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٢ - منح المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مركز البلد المتلقي لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في منتصف عام ١٩٩٣. وأدى ذلك إلى تنفيذ برنامج للتعاون التقني الذي بدأ في أوائل عام ١٩٩٥. ويهدف المشروع التنفيذي الأول، الذي حصل على دعم مشترك من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمانحين الثنائيين، إلى تحسين مرافق عبور الحدود والبنية التحتية للمرور على الحدود الألبانية والبلغارية. ويقدم البرنامج الحالي الدعم لإعداد استراتيجية إنمائية وطنية شاملة لعدة قطاعات، وكذلك تقديم المساعدة لبناء القدرات الوطنية من أجل تشجيع الاستثمار، والتوحيد القياسي، ونظام الموازين والمقاييس، ومراقبة الجودة. ويجري حاليا إعداد إطار للتعاون القطري يلخص الاستراتيجية ويركز على المساعدة البرنامجية في السنوات الثلاث المقبلة.

مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان/مركز حقوق الإنسان

١٣ - يعمل مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومركز حقوق الإنسان على تسهيل التعاون التقني ويعملان أيضا بمثابة مركز تنسيق ومصدر للمعلومات للأنشطة الحكومية المتعلقة بحقوق الإنسان.

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

١٤ - بالإضافة إلى برنامجها لتقديم المساعدة الأساسية إلى اللاجئين البوسنيين، تواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المشاركة في إعادة اللاجئين البوسنيين إلى وطنهم. وتقوم المفوضية، بالتعاون مع الوكالات الأخرى، وكتدبير للإنذار المبكر، بمراقبة التطورات على الحدود مع ألبانيا.

البنك الدولي

١٥ - يجري حاليا تنفيذ ثلاثة مشاريع للبنك الدولي: ١٦,٩ مليون دولار من أجل مشروع تحويل قطاع الصحة، و ١١ مليون دولار من أجل مشروع تنمية القطاع الخاص، و ٧,٩ مليون دولار من أجل مشروع لدعم المزارعين بالقطاع الخاص.

١٦ - وأجرى البنك الدولي مفاوضات بشأن منح قرض وائتمان للتكيف الهيكلي بمبلغ ٤٥ مليون دولار من أجل زيادة تدعيم تحرير النظام التجاري، والمساعدة في خفض التدخلات في الأسعار والمساعدة على تحويل المؤسسات المملوكة ملكية اجتماعية في مجال الزراعة إلى القطاع الخاص، وكذلك المؤسسات الصناعية والتجارية. وتولى البنك الدولي، بالاشتراك مع اللجنة الأوروبية، رئاسة مؤتمر المانحين الأول المشترك بين مجموعة الـ ٢٤ والمجموعة الاستشارية للعقود في بروكسل من أجل تقديم الدعم لسد الفجوة التمويلية الخارجية للبلد في عام ١٩٩٧. وجرى الإعلان عن تقديم قروض ومنح بمبلغ ٦٥ مليون دولار لبرنامج التثبيت الاقتصادي والإصلاح الهيكلي.

منظمة الصحة العالمية

١٧ - تشمل المجالات ذات الأولوية للتعاون في إطار اتفاق التعاون للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ بين منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة وضع السياسات الصحية، وإصلاح الرعاية الصحية، والوقاية من الأمراض المعدية وغير المعدية ومكافحتها، والصحة البيئية، ورعاية صحة الأم والطفل.

١٨ - وجرى أيضا البدء في تنفيذ مشروع تدريبي رائد يتعلق بجوانب الصحة العقلية للصدمة الاجتماعية - النفسية. وأنشئت لجنة جديدة للصحة العقلية، والتي ستقترح تشريعات وإصلاحات شاملة فيما يتعلق بالصحة العقلية. ويركز برنامجان آخران لمنظمة الصحة العالمية على تعزيز صحة الأطفال في المدارس وعلى إنشاء مركز معلومات وطني للمخدرات.

رابعا - التطورات الأخيرة

١٩ - منذ التقرير الأخير الذي قدمه سلفي إلى مجلس الأمن، حدث عدد من التطورات الإيجابية في المنطقة. ففي معظم البلدان المجاورة لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، كانت الاضطرابات والتوترات العامة واضحة. وقد وقعت اضطرابات اجتماعية في بلغاريا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وانهارت مؤسسات الدولة وتفسخت الهياكل الاجتماعية في ألبانيا. وما زالت الحالة في كوسوفو متوترة وما برحت تشكل مصدرا للقلق المستمر لحكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، التي ما زالت تخشى من إمكانية أن تؤثر التطورات الجارية في تلك المنطقة تأثيرا مباشرا على البلد. وفي البوسنة والهرسك، صودفت صعوبات في تنفيذ الجوانب المدنية لاتفاق دايتون للسلام.

٢٠ - وقد كرر مجلس الأمن، في قراره ١٠٨٢ (١٩٩٦)، دعوته إلى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لتنفيذ اتفاقهما المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦ (انظر S/1996/291، المرفق)، تنفيذا تاما، وبخاصة فيما يتعلق بتخطيط حدودهما المشتركة. وبالرغم من أن الحكومتين أحرزتا تقدما كبيرا وجديرا بالترحيب في تنمية علاقاتهما المتبادلة في كثير من المجالات، فإنه لم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن تخطيط الحدود. إلا أن كلا الجانبين أبديا استعدادا لحل هذه المسألة وأشارا إلى إمكانية التوصل إلى اتفاق بشأنها في المستقبل القريب جدا.

٢١ - وبالرغم من أن العلاقات مع اليونان قد استمرت في التحسن، فإن النزاع بشأن القضية المتصلة بالاسم ما زال قائما. ويواصل مبعوثي الخاص، السيد سيروس فانس، سعيه بنشاط للبحث عن تسوية لتلك المسألة تكون مقبولة للطرفين.

٢٢ - وعلى الصعيد المحلي، لم تسر التطورات في خط مستقيم. فمن ناحية، عززت الانتخابات المحلية التي أجريت مؤخرا، والتي شاركت فيها جميع الأحزاب السياسية، التكوين التعددي للمسرح السياسي وممارسة الديمقراطية على صعيد القواعد الشعبية. وخلال الفترة التي يشملها التقرير، أنشأ البرلمان مكتب أمين المظالم وهو مكتب رفيع المستوى، واعتمد قانونا بشأن التعليم بلغات الطوائف الإثنية في كليات المعلمين. كما اعتمد إعلانا بشأن تعزيز العلاقات بين الطوائف الإثنية. وأطلق سراح رئيس "جامعة تيتوفو" قبل انتهاء مدة سجنه. وعملت الحكومة على تخفيف حدة حالة السخط الاجتماعي المتصاعد في أعقاب انهيار مصرف خاص كبير للادخار والادعاءات التي تفيد تورط بعض الشخصيات العامة في المخطط المسؤول عن الانهيار وذلك بتأكيداتها بأن المسألة ستكون موضوع تحقيقات دقيقة. وتشير هذه التطورات جميعها إلى أن العملية الديمقراطية تحرز تقدما في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

٢٣ - إلا أن الفترة التي يشملها التقرير شهدت في الوقت ذاته، عددا من التطورات التي تبعث على القلق. فقد أثار إقرار القانون المتعلق بالتعليم بلغات الطوائف الإثنية احتجاجات يومية، أعقبها إضراب طلاب مقدونيين إثنيين عن الطعام. وكانت الشعارات التي يحملها المتظاهرون والمعارضة لأي تعليم بلغات غير اللغة المقدونية من جانب بعض قطاعات الوسط الأكاديمي تعكس درجة من التعصب وكراهية الأجانب. كما كان هناك نقد للقانون باعتباره غير واف بالغرض من جانب الأحزاب السياسية الألبانية الإثنية، التي استمرت تطالب بسن قانون شامل بشأن التعليم العالي يضفي الصبغة القانونية أيضا على "جامعة تيتوفو". وفي الوقت ذاته، ظهرت من جديد في بعض الأوساط الألبانية الإثنية دعوات متطرفة تطالب بإيجاد صيغة اتحادية قائمة على الإثنية في الجمهورية. وقد أعرب عن قلق دولي إزاء هذه التطورات في البيان الصادر في ١١ آذار/مارس ١٩٩٧ عن رئاسة الاتحاد الأوروبي (A/52/95) وفي النتائج التي خلص إليها رئيس المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الصادر في ١٣ آذار/مارس ١٩٩٧. وكانت تلك التطورات امتحانا للتركيبة الطائفية الهشة في البلد وتأكيدا على أنه ما لم يقم جميع المعنيين بالتصدي لها بصورة جادة، فإن العلاقات بين الطوائف الإثنية قد تصبح في نهاية المطاف عاملا رئيسيا لزعزعة الاستقرار في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

٢٤ - وفي رسالة موجهة إليّ مؤرخة ١ نيسان/أبريل ١٩٩٧ (S/1997/267)، ذكر وزير خارجية جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة أن بلده يرى أن الحالة الراهنة في المنطقة، بالإضافة إلى المشاكل التي لم تحل فيما سبق، تؤكد ضرورة تمديد الولاية الحالية لقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي ستة أشهر إضافية. وذكر كذلك أن الأحداث الجارية في ألبانيا تساهم في الحالات الأمنية التي ما زالت هشة في المنطقة والتي يمكن أن تنتشر إلى البلدان المجاورة. ونظرا لتزايد عدد حالات تعدي عصابات مسلحة شتى على أراضي الجمهورية، أعرب الوزير عن رأي مفاده أن وجود كيان أجنبي موضوعي مثل قوة الأمم المتحدة للانتشار

الوقائي سيكون ذا أهمية كبيرة في توضيح أو التحقق من المشاكل التي يمكن أن تنشأ عن هذه التعديات. وتشمل الحجج الأخرى المطروحة لتمديد ولاية القوة، في جملة أمور، الحالة الهشة والمعقدة في البوسنة والهرسك، والاضطرابات السياسية التي وقعت في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في أعقاب الانتخابات التي جرت في ذلك البلد، والحالة في كوسوفو، واستمرار نقص القدرة الدفاعية لجيش جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ومسألة تخطيط الحدود مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وهي مسألة ما زالت معلقة.

٢٥ - وفي الاجتماعات التي عقدت مع مسؤولي الأمم المتحدة، أكدت جميع المستويات في حكومة البلد المضيف أن ولايتي قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في مجالي الرصد والإبلاغ توفران أداة ضرورية للمجتمع الدولي لإجراء تقييم موضوعي للحالة في المنطقة. ويتمثل موقف الحكومة في أن وجود قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي على حدود الجمهورية لا يحول فقط دون تعميق الأزمة في المناطق المجاورة، وبخاصة في كوسوفو، بل يعمل أيضا بصورة فعالة على وقف انتشار الأعمال الحربية النشطة إلى داخل البلد. وتؤكد قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي أن ما وقع مؤخرا من أعمال نهب خارجة عن السيطرة للمنشآت الواقعة على الجانب الألباني من الحدود مع الجمهورية لم ينتشر إلى المجتمعات المحلية أو مواقع الحدود الواقعة في المنطقة القريبة من الحدود. كما تؤكد القوة أن إعادة تركيز أنشطتها على طول الحدود الغربية ودورياتها المدعمة الظاهرة في المجتمعات المحلية للقرى التي تقطنها الأقليات على طول الحدود خلال ذروة الأزمة الألبانية قد ساعدت على تهدئة سكان تلك المناطق. وترى البعثة أن استجابتها على نحو سريع ومرن قد زادت من ثقة السكان المحليين في قدرة الجمهورية على الصمود أمام الأخطار المحتملة التي تهدد استقرارها.

خامسا - ملاحظات

٢٦ - كما أشرت في رسالتي المؤرخة ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/1997/276)، فقد أثبتت التطورات التي جدت مؤخرا في ألبانيا أن الاستقرار في منطقة البلقان لا يزال هشا للغاية. ولا يزال عدم التيقن سائدا في ذلك البلد، ويعزى ذلك جزئيا إلى عدم وجود حوار بناء بين الأطراف. وقد ثارت الشكوك حول إمكانية إجراء انتخابات حرة ونزيهة في حزيران/يونيه. وعدم وجود حكومة شرعية منتخبة وممثلة للشعب وعدم إحراز تقدم في إعادة تنظيم المؤسسات العامة المنهارة، سيقوضان بشدة الجهود الرامية إلى إنعاش الاقتصاد الألباني الممزق. كما سيقوضان بشدة الاستقرار النسبي الذي حققته قوة الحماية المتعددة الجنسيات. وفضلا عن ذلك، فإن عدم حدوث تغير ملموس ومبكر في الحالة في ألبانيا قد يؤدي إلى تفجر العنف الداخلي من جديد، مما قد يؤثر تأثيرا سلبيا على البلدان المجاورة. وفي هذا الصدد، فإن ضخامة عدد الأسلحة المتداولة في المنطقة، وبعضها قد حظرته فعلا سلطات جمهورية يوغوسلافيا السابقة في مناطق الحدود، تشكل تهديدا للاستقرار في المنطقة لا يمكن تجاهله. بيد أن هناك عاملا آخر يحتمل أن يزعزع الاستقرار في الأشهر المقبلة وهو نتيجة الانتخابات المقرر إجراؤها في البوسنة والهرسك في أيلول/سبتمبر من هذا العام.

٢٧ - وفي ضوء الآراء الوجيهة التي نقلتها إليَّ حكومة البلد المضيف معللة فيها ضرورة استمرار وجود قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، وبقاء الظروف التي أدت إلى تعليق تخفيض العنصر العسكري على حالها، والتحديات التي ستواجهها المنطقة في المستقبل القريب، فإني أرى أنه ليس من الحكمة التوصية بإنهاء بعثة قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي. وأعتقد أنه ليس من الحكمة كذلك التوصية بإدخال أية تغييرات فورية على ولاية القوة أو حجمها في الوقت الحالي. ولذا، فإني أوصي بتمديد ولاية القوة ستة أشهر إضافية حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. وأوصي كذلك بالإبقاء على القوام الحالي للقوة لمدة أربعة أشهر، حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، بغية القيام، مع مراعاة الظروف التي ستكون سائدة آنذاك، ببدء التخفيض التدريجي للعنصر العسكري على مدى شهرين بدءا من ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، بحيث يصل إلى المستوى الذي توخاه المجلس في القرار ١٠٨٢ (١٩٩٦) وهو ٧٥٠ فردا من القوات.

٢٨ - وقد أوعزت، في الوقت نفسه، إلى ممثلي الخاص وإلى قائد القوة أن يقيِّما فعالية وتكوين كل عنصر من عناصر بعثة قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي وأن يقدما إليَّ توصيات في حينها عن التدابير الكفيلة بتنفيذ البعثة لجميع الولايات الموكولة لها تنفيذا متسقا وفعالا من حيث التكاليف، بما في ذلك إمكانية تحسين هيكل العناصر العسكرية للقوة. وطلبت أيضا معاودة تقييم الانتشار الحالي لتلك العناصر بغية كفالة رفع مستوى الكفاءة التشغيلية وزيادة المرونة لدى مواجهة الظروف المتغيرة على أرض الواقع، وفقا للفقرة ٢ من القرار ١١٠٥ (١٩٩٧). كما أوعزت إلى القوة أن تبحث جدوى إعادة تنظيم البعثة بغية تعزيز الدور الذي تؤديه الشرطة المدنية والمراقبون العسكريون والعنصر المدني في تنفيذ الولاية.

٢٩ - وختاما، أود أن أشكر ممثلي الخاص، السيد سوكالسكي، فضلا عن قائد القوة، العميد رانكر، وجميع العسكريين والمدنيين العاملين تحت قيادته، لما أظهروه من تفان وجَلد في أداء المهام التي عهد بها مجلس الأمن إليهم.

المرفق

تكويـن وقـوام العنصر العسـكري وعنصر الشرطـة المدنية لقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في ٩ أيار/ مايو ١٩٩٧

الجنسية	العنصر العسكري			الشرطة المدنية
	العمليات	مقر القيادة	المراقبون العسكريون	
الاتحاد الروسي	-	-	٢	١
الأرجنتين	-	-	١	-
الأردن	-	-	١	٢
اندونيسيا	٥٠	١	٢	-
أوكرانيا	-	-	١	٤
أيرلندا	-	-	٢	-
باكستان	-	-	٢	-
البرازيل	-	-	٢	-
البرتغال	-	-	١	-
بلجيكا	-	-	١	-
بنغلاديش	-	-	٢	-
بولندا	-	-	٢	-
تركيا	-	-	-	٤
الجمهورية التشيكية	-	-	١	-
الدانمرك	٣٩	٤	٢	-
السويد	٣٣	٩	١	-
سويسرا	-	-	١	٦
غانا	-	-	١	-
فنلندا	٣٥١	١٤	١	٥
كندا	-	-	١	-
كينيا	-	-	٢	-
مصر	-	-	١	-
النرويج	٤١	٧	٢	-
نيبال	-	-	١	-
نيجيريا	-	-	١	١
نيوزيلندا	-	-	١	-
الولايات المتحدة الأمريكية	٤٩٤	١٣	-	-
المجموع	١ ٠٠٨	٤٨	٣٥	٢٣[أ]

(أ) قد تختلف الأرقام بسبب تناوب القوات.

— — — — —